تقابل هذه الميزات بعض نقاط الضعف في سياسة التأميم الجزئي ، التي نجملها فيما يلي:

أ ــ ان سياسة التهديد بالتأميم الجزئي لا تؤدي الى الضغط الفعال على بريطانيا والولايات المتحدة ما دامت مقتصرة على الاثر المالي أي الحصول على أرباح الشركات البريطانية والاميركية ، وما دامت تنقل السيطرة على النفط الى العرب **دون ممارسة السيطرة كسلاح سياسي** . ويستطيع الاقتصادان البريطاني والاميركي امتصاص الصدمة المالية نتيجة للخسارة في حال تنفيذ التهديد التي انما تمثل نحو ثلث من واحد بالمئة من الناتج القومي المشترك فيهما (نحو سبعة أعشار من واحد بالمئة في بريطانيا ونحو ثلاثة أعشار من واحد بالمئة في الولايات المتحدة) ــ هذا مع الاعتراف بصعوبة امتصاص الصدمة اللاحقة بميزان المدفوعات. اما ضياع السيطرة الاميركية والبريطانية فيخفف من حدته وخطورته عدم ممارسة العرب لهذه السيطرة بالمعنى السياسي : بالتحديد عدم ايقاف النفط عن البلدين المعنيين .

ب ــ وليس مما يقوي حجة هذه السياسة القول انها تضع في يد العرب موارد مالية ضخمة للاستعمال في المجهود الحربي ، لان هذا المجهود لا يحده الآن شحة الاموال وانما عوامل أخرى ومعظمها من النوع المعنوي غير الملموس والمتعلق بارادة النضال .

ج ــ الصدمة الحقيقية والحاسمة تكون في حجب النفط العربي عن هذين البلدين الى جانب تأميم أسهم شركاتهما . وهنا يقوم الاحتمال المرتفع باقدامهما على الرد القاسي ، اقتصاديا في أحسن الاحوال (بتجميد الاموال العربية في أسواقهما المالية)، أو عسكريا، أو في الحقلين معا . (مما سيبحث في باب سياسات حجب النفط) .

د ــ كذلك فان سياسة التأميم الجزئي تقوم على فرضية التزام العرب بمبدأ القيام بعمل مشترك ــ وهي فرضية سبق أن تبين عدم واقعيتها .

وهكذا اجمالا فاننا نجد ان سياسة التأميم الجزئي اذ هي تتحاشى بعض العيوب التي تلازم سياسة التأميم الكلي الا انها تشكو في الاساس من نقاط ضعف من نفس الطبيعة كتلك كما انها تتمتع في الاساس بمزايا من نفس الطبيعة كتلك .

٢ ــ سياسات حجب النفط

تدرس هذه السياسات هنا بمعزل عن استخدام سياسات التأميم ، على أن يبحث تمازجهما في الباب الخامس . وكما رأينا عند دراسة سياسات التأميم فان سياسات حجب النفط يمكن أن تبدأ بالتهديد ثم ــ في حال فشل هذا الرادع ــ ان تنتهي بالحجب عن الفريق المستهدف بالسياسة. لكن الفرق بين المجموعتين لهذه الناحية هو أن الحجب في حال تنفيذه يظل يسمح بالمناورة بحيث يمكن العدول عن الحجب جزئيا او كليا . أي انه كما ان التصعيد المتدرج ممكن في حال الحجب ، كذلك فالتهبيط المتدرج ممكن ، فلا توجد حالة نهائية لا تمكن العودة عنها .

يمكن طرح سياسة حجب النفط العربي ضمن صيغ مختلفة ، أبرزها صيغتان : **الاولى** تقول بالتهديد بحجبه كليا عن جميع الشركات الغربية (أي عن البلدان الغربية التي تنتسب الشركات اليها) ، أو بحجبه فعليا لفترة ذات فاعلية في حال فشل الرادع عن ان يحمل مصداقية كافية لدى الفريق المستهدف . **والثانية** تقول بحجبه جزئيا أي عن بعض الدول .

اما بالنسبة للصيغة الاولى ، فالمسألة بديهية بمعنى ان حجب النفط عن العالم الغربي أيضا لفترة ذات فاعلية من شأنه أن يشل الحياة الاقتصادية في أوروبا الغربية واليابان شللا رئيسيا خلال اشهر قلائل ، وأن يفضح عجز الولايات المتحدة عن التعويض عن النفط العربي لان قضية التعويض ليست فحسب قضية تدبر الاموال للاستثمارات